

من يتحرك لمحاكمة أردوغان والسراج بعد تجنيد المرتزقة



ليبيا وتواصلوا مع أقارب لهم هناك، وأن آخرين وصلوا الجزائر ولم تتحدد وجهتهم.. أوروبا أم ليبيا.

بالتوازي، تباهى أحمد كرمو الشهابي، القيادي في "الجيش الوطني السوري" العميل لأنقرة، على قناة AkIt التركية، في 19 يناير 2020، قائلا "سنقدم أرواحنا فداء للخلافة العثمانية، مستعدون للجهاد في أي مكان، لن نتوقف". وردا على سؤال المذيع "هل سترسلون مقاتلين إلى ليبيا؟" أجاب "إن سننوجه لمحاربة الظلم أينما وجد، وكما سننخلص من قمع الأسد، سنخلص أختونا في ترستان من القمع".

من العراق وسوريا إلى ليبيا ومحبيها، إلى أوروبا والصين؛ جنون متوهم الخلافة العثمانية تجاوز كل الأسقف. وارتكان الجريمة ثابتة وعلنية، فمن يشد خيوط شبكة اصطياده لمحاكمته دوليا، هو ودواتره؟

نشاطها آخر فبراير 2012، مع بواكير تدويل الحرب على سوريا.

صحيح أن اتهامات تجنيد المرتزقة تطول كافة نزاعات الشرق الأوسط، لكن الاتهام الأساسي للجيش الوطني الليبي، وفق المزامع القطرية والتركية بالاستعانة بمرتزقة سودانيين من "قوات الدعم السريع"، هدمته الأمم المتحدة بإعلان لجنة خبراءها، في 20 يناير 2020، غياب أي أدلة موثوقة تثبت صحة الاتهام.

والأمم اعتراف الطرف الآخر، أردوغان والسراج، مرارا، بتجنيدهما للمرتزقة. جريمة أردوغان لن تقف، حسب ما صرح به هو نفسه، عند ليبيا ومحبيها.

فبعد تهديده في مقال نشرته مجلة بوليتيكو، (18 يناير 2020)، لأوروبا بان المنكلمات "الإرهابية" (التي جندها وأرسلها) ستجد طريقها للقارة العجوز إذا سقطت حكومة الكراغلة، كشف المرصد السوري، في 20 يناير الجاري، أن 17 مقاتلا سوريا وصلوا إيطاليا بدلا من

إقليمها، لمنع التحضير لارتكاب تلك الجرائم داخل أقاليمها أو خارجها، بما في ذلك التشجيع أو التحريض أو تنظيمها أو الاشتراك في ارتكابها، سواء برياً أو بحرياً أو جوياً، وإبلاغ المنظمة الأممية، والاتحاد الأفريقي، إذا كان لديها سبب يحملها على الاعتقاد بأن جريمة من الجرائم المنصوص عليها قد ارتكبت أو ترتكب أو سترتكب".

ويصل التشديد القانوني الدولي إلى حد إلزام الدول بـ"إقامة ولايتها القضائية على الجرائم المنصوص عليها (..) في حالة وجود الشخص المنسوب إليه ارتكابها في إقليمها". "سواء ارتكبت الجريمة أو لم ترتكب في إقليمها"، وأن تحل الاتفاقية محل اتفاقيات تبادل المجرمين، حال عدم وجودها، فيما يتعلق بجرائم المرتزقة، وأن تخصص محكمة العدل الدولية، توازياً المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالفصل في أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية.

من حيث الوقائع المادية، وقبل ليبيا، لتركيا تسع سنوات على الأقل عملت خلالها على توظيف المرتزقة في سوريا والعراق، وإن برعاية غربية، وعربية جزئية، وبتمويل قطري في البداية، وفق الغارديان واعتراف الشيخ حمد بن جاسم، رئيس وزراء قطر السابق.

لم يتجاوز عدد الأجانب في أفغانستان، طوال 14 عاماً، خمسة آلاف، حسب مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، (مايو 2014). لكن نظرة بسيطة على منافذ اختراق حدود "الهلال الخصيب" تكشف أن انقرة، مرت ما بين 20 ألفاً وفق بي.بي.سي (2 أغسطس 2015)، و30 ألفاً حسب دراسة للكونغرس (29 سبتمبر 2015)، أو "أكبر حشد للمقاتلين الإسلاميين الأجانب في التاريخ"، كما قال توماس هيجهامر، المدير بمؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية، ووثائق تسليح أردوغان لداعش مسجلة بالصوت والصورة، وبحمائته له ولقرائنه، حتى الآن في إدلب.

والتعريفان للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية، وكذلك الأفريقية، يتماهيان مع تعريف البروتوكول رقم 1 من الملحق الأول لاتفاقيات جنيف، الذي سبقهما إلى تعريف المرتزق بأنه: (أ) يجند خصيصاً محلياً أو في الخارج. (ب) يشارك مباشرة في الأعمال العدائية. (ج) حافزه للاشتراك في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبدل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز ما يورده به المقاتلون في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم. (د) ليس من رعايا طرف في النزاع أو متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع. (هـ) ليس فرداً من القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع. (و) ليس موفداً من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه فرداً في قواتها المسلحة.

جريمة أردوغان لن تقف، عند ليبيا ومحبيها بعد تهديده أوروبا في مقال نشرته مجلة بوليتيكو، بأن الجماعات الإرهابية ستجد طريقها للقارة العجوز

وتجمع القواعد القانونية الدولية على حرمان المرتزقة من حقوق المقاتلين وأسرى الحرب، وإن أقرت لهم، وهذا طبيعي، بحق العلاج إن كانوا جرحى وضمان المحاكمة العادلة.

وتتوالى أحكام الاتفاقيات مضيفة للجرم والعقاب الشركاء ومجرد فعل الشروع في الجريمة، وأن "تعاقد الدول الأطراف على الجرائم المنصوص عليها بعقوبات تأخذ في الاعتبار الطابع الخطير لهذه الجرائم". وتلتزم الدول كافة بـ"اتخاذ جميع التدابير، كل في



محمد طعيمة كاتب مصري

قانونيا وأخلاقيا.. وسياقا عالميا، شبكة اصطياد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس حكومة الوفاق (كراغلة ليبيا)، فانز السراج، جاهزة لمحاكمتها بتهمة تجنيد مرتزقة في انتظار من يملك إرادة تحريك الأدوات.

الأساس القانوني للأدوات رسخته قواعد القانون الدولي عبر أكثر من قرن، وألاها اتفاقية لاهي الخامسة لعام 1907، المتعلقة بحقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب، حيث نصت مادتها الرابعة على أنه «لا تشكل هيئات مقاتلين ولا تفتح مكاتب لتوظيفهم على أرض دولة محايدة لمساعدة المتحاربين». ورغم تجاهل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 للجريمة، إلا أنها تداركت فجوتها القانونية في ملحقها الأول عام 1977.

وكان الاتحاد الأفريقي، الذي تخضع ليبيا لولايته الجغرافية، الأسبق في إقرار اتفاقية خاصة بمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، عام 1977 لتدخل حيز النفاذ عام 1985.

وبعد أربع سنوات أقرت الأمم المتحدة اتفاقية مماثلة تغطي العالم كله. وضمن الأدوات.. القانون الدولي الإنساني، تنظيم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر وأقرانه.

وتنص المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية، الأشمل، على أن "كل شخص يقوم بتجنيد أو استخدام أو تمويل أو تدريب المرتزقة، وفقا لتعريف المادة (1)، يرتكب جريمة في حكم هذه الاتفاقية". وسبقت الجرمية بمادة من مادة "أن أي شخص يرتكب أيًا من هذه الجرائم ينبغي إما أن يحاكم أو يسلم"، وعلى "إزامية" تعزيز التعاون الدولي في ما بين الدول لمنع هذه الجرائم وملاحقتها قضائياً والمعاقبة عليها".

أزمة قطر: لا جديد



عمر علي البديوي كاتب سعودي

موجة جديدة من المكابرة تقترقها النوحة، من الإيمان في بحر

السلوك النشاز الذي تتبناه، والنعيق خارج السرب، والسحب من رصيد مصداقيتها المهنية، وشحنتها الدعائية من جديد للهجوم على عواصم الرباعي العربي الذي اتخذ قرار مقاطعتها والحد من جراتها على استقرار المنطقة ونقاط تماسكها. فيما يشبه رد فعل عكسي على هزيمة جديدة في محاولة اختراق جدار المقاطعة، بالالتفاف على أعضاء المجموعة الرباعية، والتواصل مع الرياض باستثناء بقية شركائها في مشروع معاقبة قطر، لكنها طبخة قاسدة ومؤهلة للقتل، بعد أن أصرت السعودية على العناوين العريضة لإبقاء حالة المقاطعة وأن المسألة تستند إلى المبادئ العامة وليس التأثير الشخصي على القرارات الكبرى المتخذة.

ففي الوقت الذي تشهد فيه جهودها الطائفة لبناء نفوذها الهستري، وخدمة أجندة اللاعبين الإقليميين انحصاراً وارتباكاً، على نحو ما تعانیه طهران من تبعات منظومة الضغط والعقوبات الأعمى، وتقاسيه انقرة من تمن تمددها الأعمى، تحت النوحة عن قشة تصونها من لبح المحيط الهادر الذي أوقعت فيه نفسها.

لقد أعاد وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، الأور إلى نقطة الصفر، في حديثه تحت قبة البرلمان الأوروبي، عن إصرار قطر على دعم المنظمات الإرهابية واستخدام منصاتها لنشر خطاب الكراهية وترويجها، والتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة، وأنه يود لو كفت قطر عن هذا السلوك وتعاملت كدولة والتمزت بمضامين وعودها وعهودها لجيرانها.

وبالفعل، كان الضخ المغاخي الذي دفعته به منصات قطر الإعلامية وتصاعدت وتيرته في الفترة الأخيرة، مؤشراً على شعور الخيبة الذي ساور القيادة القطرية، وإمعاناً في الذهاب

بعيدا في استعداد جيرانها، وربما ضعف قدرتها وعجزها عن الخروج عن سيطرة اللاعبين الإقليميين الذين نفخوا إلى صميم أجهزتها واختطفوا قرارها وانتهكوا سيادتها.

إنه دليل على أن مدافع الماء جاهزة على الدوام، وأن قطر مستعدة دائما لإعادة الشريط من جديد، وأن مسألة التزامها والوفاء بكلمتها ستظل دائما محل شك ولا ترقى إلى مستوى أن تنق بها أو تضمنها، وليس أكثر من أن يوقع أمير الدولة بخط يده على التزاماته أمام قيادات الخليج، ثم يقبل ظهر المجن بمجرد أن تمر العاصفة وتهدأ رياح العتب وتلمع فرصة للانعقاد.

تلعب حسابات التصعيد المعقدة في المنطقة فاعلا جديدا في معادلة قطر ومقاربتها. لقد وقعت في حرج شديد نتيجة اشتباك الخيوط بين يديها، إيران التي شكلت بالنسبة إليها ملاذا مفضلا للهروب من عزلتها، تلقت ضربة قاسمة من طائفة درون انطلقت من أراضي قاعدة العُديد، وسريعا سافرت قيادات قطرية في رحلات مكوكية للململة الوضع وتدارك الموقف ودفع أثمان التعويض عن سياسة الإزدواج.

ورطة قائمة تعيشها قطر اليوم، تدفع فاتورة سياسات الإيذاء التي ارتكبتها بحق جيرانها ومحبيها العربي، ونالت غضب العواصم المركزية في المنطقة، وعزلة مزعجة تزداد مع مرور الوقت حدة، ولا رد فعل لإنقاذ الموقف سوى الاستمرار في المكابرة والإيغال في التورط والنأي مسافات بعيدة عن عمقها الطبيعي.

أمنيات المصالحة الثنائية واللعب على خلط أوراق الرباعي تجرت في الهواء، ولم يعد في مستطاع قطر سوى الادارة المزمته التي راهنت عليها وفشلت كل مرة، وأصبحت لعبتها الإعلامية مكتسوفة بعد أن فقدت مصداقيتها بارتهاها المزج لأجندات الإخوان وأهواء البلاط الأميري، نتيجة ذلك لم يعد لتصعيد نبرتها أو تخفيفها أثر أو ذكر.

والثابت أن عملية ابتزاز الدول أو إثنائها عن قرار المقاطعة، عبر مجموعة من القنوات والمنصات الزاخرة بالتلفيق والباطل لا تصنع سياسة ولا تبطل مفعول قرار.

سياسة النظام تقود الأتراك إلى الفقر



نسرین نال باحثة في الشؤون التركية

يواجه الاقتصاد التركي أزمة كبيرة وإن انكرتها السلطة السياسية الحاكمة. ولكي نؤكد صحة تلك الأطروحة يكفي أن نلقي نظرة سريعة على معطيات معهد الإحصاء التركي الخاصة بأوضاع القوة العاملة في البلاد.

تكشف الأرقام الرسمية ارتفاع معدلات البطالة في تركيا، وأن الألف العاطلين عن العمل ينضمون إلى جيش العاطلين كل شهر. في حين أن عدد الأشخاص الذين فقدوا الأمل في الحصول على وظيفة وتوفقوا عن البحث يصل إلى مليون. أما العمال الحاليون الذين يخافون من فقدان أعمالهم، والطلاب الجامعيون الذين يخشون من عدم الحصول على وظائف بعد تخرجهم فيزداد عددهم يوما بعد يوم. أضف إلى ذلك أن أفراد العوائل تزداد مديونياتهم بحيث يواجهون خطر فقدان كل ما يملكون إذا فقدوا أعمالهم الحالية. بمعنى أن الجميع باتوا مهددين بالفقر في المستقبل.

لم يعد معهد الإحصاء التركي قادرا على إخفاء خطورة الوضع. ومع أن عدد العاطلين عن العمل، بمعناه الضيق، ارتفع إلى 4 ملايين و396 ألفا، لكن وفقا لتقرير مركز أبحاث اتحاد نقابات العمال الثوري فإن أرقام البطالة، بمعناها الواسع، تتجاوز 7 ملايين. وإن استثنينا العاملين في مجال الزراعة فإن البطالة ارتفعت من 13.6 في المئة إلى 15.7 في المئة، الأمر الذي يظهر أن الفقر في المدن والمحافظات في ازدياد.

وعلى الرغم من أن تركيا تتفاخر بان ترتيبها في مجال مقايضة الائتمان الافتراضي تراجع إلى 267، متخاضة عن أنها خرجت من خانة الدول الهشة لتدخل ضمن مجموعة الدول التي تضم مصر ورواندا وكينيا، إلا أن الواقع هو أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ ثلاث سنوات تحولت بالفعل إلى أزمة اجتماعية خطيرة. سبب هذه الأزمة الاقتصادية هو النظام الوراثي الذي تم إنشاؤه خطوة بخطوة منذ عام 2015، فالحكومة التي تبعد كل يوم عن القانون والعدالة والمساواة، وتعتبر الحرية تهديدا

لنفسها، وترفض الخضوع للشفافية والمساءلة، تنقل جميع موارد القطاع العام إلى الدائرة الضيقة القريبة منها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتضع التكاليف الباهظة للأزمة على ظهر الجماهير.

تشهد تركيا إغلاق العشرات من الشركات كل شهر. وكذلك مئات الأشخاص الذين يعدون أنفسهم محظوظين لأن لديهم منزلا ووظيفة ودخلا يكفي لهم حتى نهاية الشهر يصبحون أعضاء جدا في جيش العاطلين عن العمل في كل شهر. فقد تعرض 564 ألف شخص للفصل من عملهم في العام الماضي، وأصبح 209 آلاف شخص عاطلين عن العمل بسبب إغلاق أماكن عملهم.

الحكومة التي تبعد كل يوم عن القانون والعدالة والمساواة، وتعتبر الحرية تهديدا لنفسها، وترفض الخضوع للشفافية والمساءلة، تنقل جميع موارد القطاع العام إلى الدائرة الضيقة القريبة منها

قطاع الصناعة هو الذي يشهد أكبر تراجع في الإنتاج وعدد العمال. في الفترة بين عامي 2010 و2016، انخفض معدل الأجور في قطاع الصناعة من 43.6 في المئة إلى 35.6 في المئة. كما أن القطاع، خاصة قطاع البناء، توجه نحو توظيف مؤقت وغير مضمون. وفي الوقت نفسه، فإن فترة البطالة أصبحت طويلة أكثر من السابق. فبسبب نموذج النمو القائم على قطاع البناء لحكومة حزب العدالة والتنمية، يتزايد عدد الأشخاص الذين يعملون بأجور متقلبة ومنخفضة للغاية. وفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي يعمل 1 مليون و631 ألف شخص في وظائف مؤقتة وغير مضمونة.

والشباب والنساء حظهم أسوأ من الفئات الأخرى. ذلك أن ثلث الشباب

ونصف النساء عاطلون عن العمل. عدد الأشخاص القادرين على العمل لكنهم توفقوا عن البحث عن وظيفة يتجاوز الآن مليوني شخص. تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 53 في المئة في العام الماضي بنسبة انخفاض بلغت 0.7 نقطة يدل على أن الناس فقدوا الأمل في العثور على وظيفة. وقد تزايد عدد الأشخاص الذين ليس لديهم أمل في العثور على وظيفة بنسبة 38 في المئة ليرتفع إلى 668 ألفا. وهذا هو الأسوأ.

فترة البطالة الطويلة لا تؤدي إلى تدمير شجاعة الناس على الأمل فحسب، بل تؤدي أيضا إلى فقدان الوظائف والمهارات، والأسوأ من ذلك أن معيار توظيف نظام أردوغان الذي يستبعد الجدارة ويعطي الأولوية للموالاة بدلا من المعرفة والمهارات والتعليم، لا يترك الشباب بأسنين فحسب، بل يخفض أيضا من قيمة التعليم ويهدم مستقبل المجتمع. وهذا الوضع يعكس اليوم في الإحصائيات كمجرد رقم في عدد الطلبة الجامعيين العاطلين فقط، ولكن الخسارة الحقيقية أكبر من ذلك، حيث إن انخفاض قيمة التعليم خطر يهدد مستقبل المجتمع.

ومع أن السلطات لا تقف عند انخفاض قيمة التعليم كثيرا ولا تولي أهمية تذكر لها، ولكن إذا نظرنا إليها مع وضع واقع هجرة الأدمغة في الاعتبار، لرأينا أنها قضية خطيرة تفصل تركيا عن بقية العالم، ولا تترك لأطفالنا أي خيار سوى الاضطرار إلى وظائف غير مضمونة أو اللجوء إلى دول توفر عيشا كريما.

السلطة السياسية لا تكفي بخفض قيمة التعليم، بل تجعل ذلك وسيلة لإضفاء نوع من البقاء والأيدية على نظام الحكم في البلاد، استنادا إلى سياسة تختزل التعليم في التعليم الديني وتبعد التعليم العلماني، وتقطع العلاقة بين التعليم والعمل. لقد أقدمت السلطة على توسيع نطاق مسؤولية مؤسسة الشؤون الدينية في التعليم على نحو يشمل الفترة ما قبل المدرسة الابتدائية. لكن الغالبية الفقيرة التي لا تستطيع إرسال أبنائها إلى المدارس الخاصة هي التي تدفع الثمن الباهظ للاستغلال السياسي لكل من الدين والتعليم والفقر.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk